Document: TFWG 2018/2/Rev.1
Date: 26 July 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

مذكرة إلى السادة أعضاء مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
المدير المؤقت
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال – الاجتماع الثاني

روما، 28 يونيو/حزيران 2018

محاضر الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

1- عقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2018؛ ويرد في هذه الوثيقة موجز بالمناقشات التي دارت أثناءه.

2- وكما وافق عليه أعضاء المجموعة، سيتم تشاطر هذه المحاضر مع أعضاء المجلس التنفيذي في دورته التالية، كما أنها ستشكل أساس التقرير الشفهي الذي ستدلي به رئيسة المجموعة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

3- شارك في الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من الأرجنتين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، والكويت، والمملكة المتحدة. أما عضو المجموعة ممثل الكاميرون فلم يتمكن من الحضور. وحضر الاجتماع أيضا مراقبون من المجلس التنفيذي من أنغولا، وكندا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، ونيجيريا، وسويسرا. ومثّل الصندوق في هذا الاجتماع نائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة إدارة البرامج ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى، والمدير المؤقت لشعبة السياسات التشغيلية والنتائج؛ وسكرتيرة الصندوق بالإنابة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4- ضم جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة TFWG 2018/2/W.P.1 ستة بنود، وهي: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) مسودة برنامج عمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال لعام 2018؛ (4) اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الذي ضمّ أربعة بنود فرعية، وهي: (أ) التطبيق والإلغاء المتدرجان (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(1))، (ب) تحليل واستراتيجية التمويل المشترك (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(2))، (ج) عمليات الإقراض الإقليمية (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(3))، (د) المبادئ والإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(4))؛ (5) محاضر الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال؛ (6) مسائل أخرى.

5- تبنّت مجموعة العمل جدول الأعمال بدون إدخال أية تغييرات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال: برنامج عمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال لعام 2018

6- صادقت مجموعة العمل على المقترح القاضي بعقد اجتماع ثالث لها بتاريخ 23 يوليو/تموز عوضا عن 26 يوليو/تموز، وبعقد اجتماع مشترك مع مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول.

7- وأشار أحد الأعضاء إلى أهمية عقد اجتماع مشترك أيضا مع لجنة مراجعة الحسابات نظرا للمناقشات الجارية بشأن الهيكلية المالية واتساق شروط التمويل. كما ستتم دعوة رئيس لجنة مراجعة الحسابات لحضور الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال وسيتم تحري إمكانية عقد اجتماع مشترك مع اللجنة بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول. وأكّدت إدارة الصندوق على أن نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية سوف يدعى أيضا للاشتراك في الاجتماع الثالث.

البند 4 من جدول الأعمال: اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

8- تحت هذا البند، نظرت مجموعة العمل في المظاهر التالية المتعلقة باختصاصاتها استنادا إلى الوثائق والعروض التي تشاطرتها معها إدارة الصندوق:

(أ) التطبيق والإلغاء المتدرجان (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(1))؛

(ب) تحليل واستراتيجية التمويل المشترك (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(2))؛

(ج) عمليات الإقراض الإقليمية (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7 (3))؛

(د) المبادئ والإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7 (4)).

9- بعد مناقشات مسهبة، صادقت مجموعة العمل على الوثائق التي أعدّتها إدارة الصندوق، بما في ذلك التوصيات الواردة فيها والنقاط الإضافية التي ناقشتها مجموعة العمل في التغذية الراجعة المتوفرة. ويرد أدناه موجز مختصر لهذه التغذية الراجعة.

(أ) التطبيق والإلغاء المتدرجان (الوثيقة TFWG 2018/2/W.P.3)

10- رحّب أعضاء المجموعة بالمذكرة التقنية المتعلقة بآلية التطبيق والإلغاء المتدرجين. واستندت هذه المذكرة على المبادئ التي اتفق عليها في وثيقة النهج، وكانت هذه الوثيقة قد عرضت على الاجتماع الأول للمجموعة دون أن تناقش، ومن ثم أعيد توزيعها هذه المرة لتناقشها المجموعة كما هو مطلوب. وأدلى أعضاء المجموعة بالتعليقات التالية بحيث:

(1) ينبغي إدراج عناصر المذكرة التقنية، وبخاصة تلك المتعلقة بالاستراتيجية المالية، في إطار الانتقال وفي الإجراءات الجديدة الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومحتواها.

(2) وأما فيما يتعلق بتقديرات التبعات المالية، فقد تساءل أحد الأعضاء عن خيار تحليل السيولة عوضا عن تحليل التكاليف. وأوضحت إدارة الصندوق أن التحليل يركّز على أثر الآلية على السيولة لأنها تشكّل مخرجا أكثر صلة بالصندوق من الدخل، وأن الأهداف الرئيسية تتمثل في تحقيق الاستدامة المالية عوضا عن توليد الربح. وحيث أنه يتوقع لخمس بلدان فقط أن تنتقل من الشروط التيسيرية للغاية إلى الشروط المختلطة أثناء فترة التجديد الحادي عشر للموارد، فإنه لا يتصوّر تكبّد تكاليف أعلى بصورة معتبرة. إضافة إلى ذلك، أوضحت إدارة الصندوق أن الآلية ستنفذ مرة واحدة خلال دورة تجديد الموارد، وستُطبق على دورة التجديد الحادي عشر للموارد والدورات اللاحقة لها، على أن تخضع لأية تعديلات استناداً إلى الدروس المستفادة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

(3) ويمكن إجراء استعراض رسمي لخبرة تنفيذ الآلية في سياق مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وإدراج النتائج في الوثيقة. ووافقت إدارة الصندوق على هذا الاقتراح.

(4) ومع أن المرونة تمثّل مظهرا إيجابيا إلا أنه لابد من إدارتها بصورة جيدة لتجنّب تقويض الحافز المتاح للمقترضين. وأكّدت إدارة الصندوق على أن الاستثناءات المحتملة مدرجة، ولكن سيتم استعراضها لكل

حالة على حدة، وستخضع لموافقة المجلس التنفيذي. وأكدت إدارة الصندوق على أن المرونة ستترافق بتركيز على قابلية التنبؤ والشفافية.

11- وسوف تطبّق هذه الآلية على جميع المشروعات المعروضة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها في دورة ما من دورات تجديد الموارد. وبما أن إطار الانتقال يعد وثيقة حيّة، فإنه يمكن أن يخضع للمراجعة خلال مشاورات تجديد الموارد. وتمّ التأكيد على أن يتم النظر في موضوع دفعات السداد المعجّلة للبلدان التي تمرّ في مرحلة انتقالية على أساس طوعي، وعلى عرضها على الإدارة العليا للصندوق لاستعراضها في نهاية العام.

12- صادقت مجموعة العمل على الوثيقة مع الفهم السائد بأن النقاط التالية سوف تضاف إلى الإطار الخاص بالتوصية: (1) يمكن إجراء استعراض رسمي لخبرة تنفيذ الآلية في سياق مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد.

(ب) استراتيجية وتحليل التمويل المشترك (الوثيقة TFWG 2018/2/W.P.4)

13- سلّطت إدارة الصندوق الضوء على الأمور التالية:

(1) سوف تعرض الاستراتيجية سبل تنظيم إرساء الشراكات الناجحة بناء على الخبرة والبيانات والبراهين؛

(2) سيتم إدراج الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بجدول أعمال التمويل المشترك في خطة العمل؛

(3) سيتم إدراج منهجية متفق عليها لقياس المساهمات العينية من الحكومات والمستفيدين والقطاع الخاص في الاستراتيجية؛

(4) ستتضمن الاستراتيجية منهجية التسلسل المتالي للأهداف المؤسسية للتجديد الحادي عشر للموارد لأهداف إقليمية، ومن ثم أهداف قطرية تأشيرية ضمن كل إقليم. وستستخدم هذه الأهداف الإقليمية والقطرية التأشيرية لأغراض المساءلة الداخلية والتخطيط؛

(5) أشار تحليل الاستفادة من خبرات المؤسسات المالية الدولية الأخرى إلى أنه ما من مؤسسة مالية أخرى تمتلك استراتيجية مؤسسية للتمويل المشترك. إلا أن الصندوق، سيعزز على أية حال من عمله مع المؤسسات المالية الأخرى لتحديد الفرص المتاحة للتمويل المشترك؛

(6) ينبغي ألا تقتصر المناقشات الخاصة بالتمويل المشترك على وزارات الزراعة: وإنما يجب أيضا إشراك وزارة المالية والوزارة المسؤولة عن تنفيذ المشروع.

14- وسلطت المناقشات الضوء على وجوب ما يلي:

(1) أن تتضمن الاستراتيجية رابطا أقوى مع التزام التجديد الحادي عشر للموارد بالتمويل المشترك بما يتعدى مجرد هدف التمويل المشترك، وأن تضع رؤية متوسطة إلى طويلة الأمد للتمويل المشترك بهدف تأكيد دور الصندوق – كما تم تصوره في نموذج العمل – كمجمّع للتمويل الإنمائي؛

(2) أن توضّح الاستراتيجية ما هي مصادر التمويل المشترك التي يتوجب إيلاء الأولوية لها؛

(3) أن توضّح الاستراتيجية كيف يمكن للهيكلية اللامركزية أن تدعم التمويل المشترك؛

(4) أن تسلط الاستراتيجية الضوء على الدور القوي للمناقشات على مستوى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات لإيصال التوقعات بشأن مستويات التمويل المشترك المختلفة.

15- تلقى أعضاء المجموعة بسرور اقتراح الإدارة الخاص إيجاد نهج موحّد لقياس المساهمات العينية بما في ذلك في هذه الفئة الإعفاءات الضريبية. وتمّت المصادقة على المذكرة التقنية المفصلة ذات الصلة. ورحب أعضاء المجموعة بتأكيدات الإدارة على أن هدف التمويل المشترك لفترة التجديد الحادي عشر للموارد سيقاس ويقدّر على نفس الأساس الذي تمت مناقشته أثناء مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد.

16- وناقش الأعضاء لماذا يجب أن تبقى الأهداف على المستوى القطري تأشيرية وتشكّل الأساس في المناقشات مع الحكومات في مرحلة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ووافقت إدارة الصندوق على وجهة النظر هذه، وأوضحت على أن الالتزام يتعلّق بالأهداف المؤسسية في حين أن الغرض من منهجية التسلسل المتتالي هو تحقيق قدر أكبر من المساءلة الداخلية.

17- صادقت مجموعة العمل على الوثيقة مع الفهم السائد بأن النقاط التالية سوف تضاف إلى الإطار الخاص بالتوصية: (1) يتوجّب على الاستراتيجية أن تعرض رؤية طويلة الأمد للتمويل المشترك؛ (2) يجب أن تنعكس المنهجية الخاصة بالأهداف المتتالية، على النحو الذي تمّت به المصادقة عليها.

(ج) عمليات الإقراض الإقليمية (الوثيقة TFWG 2018/2/W.P.5)

18- في عرض قصير، قامت إدارة الصندوق بما يلي:

(1) توفير أمثلة عن أين تكون أعظم ميزة نسبية للصندوق في ريادة العمليات الإقليمية، بناء على طلب من الأعضاء في الاجتماع السابق؛

(2) تحديد قابلية تشغيل برنامج ريادي من خلال السياسات الموجودة أصلا، حيث يتضمّن عرضا للدروس المستفادة والخطوات التالية للمجلس خلال التجديد الحادي عشر للموارد؛

(3) توفير موجز لممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مع التركيز على إمكانيات التوصل إلى مخرجات ناجحة للعمليات الإقليمية مقارنة بعمليات البلدان المنفردة.

19- وسلّطت المناقشات الضوء على ما يلي:

(1) المبدأ القائل بقيام الصندوق بريادة العمليات القطرية فقط في حال كانت ميزته النسبية واضحة فيها؛

(2) الحاجة للإشارة إلى جدول أعمال التعميم في الصندوق؛

(3) الحاجة لتحديد معايير الأهلية؛

(4) الحاجة لتحديد الخصائص الأساسية لتقدير التجارب الريادية لعمليات الإقراض الإقليمية.

20- وذكّرت إدارة الصندوق مجموعة العمل بأن جميع عمليات الإقراض الإقليمية سوف تعرض على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها، مترافقة مع مصفوفة تُظهر الفوائد المحتملة لكل عملية من هذه العمليات.

21- كذلك عبّر الأعضاء عن رغبتهم في الحد من عدد عمليات الإقراض الإقليمية إلى ثلاث عمليات خلال المرحلة الريادية، ووافقت إدارة الصندوق على هذا المقترح. وحيث أن عدد المشروعات الريادية سيكون

محدودا، فإن الدروس المستفادة ستشكّل مجرد نقطة انطلاق لإعداد نهج مؤسسي. وستعود الإدارة مع النتائج الأولية في سياق مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد.

22- وتمت المصادقة على الوثيقة، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات أعضاء المجموعة عليها.

(د) المبادئ والإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج (الوثيقة TFWG 2018/2/W.P.6)

23- غطّى عرض الإدارة القصير النقاط التالية:

(1) بما يتماشى مع التزام التجديد الحادي عشر للموارد، ستغدو برامج الفرص الاستراتيجية القطرية استراتيجيات طويلة الأمد، وستوفّر استراتيجية انتقال كاملة متكاملة لترافق البلدان في رحلتها الإنمائية. وللقيام بذلك، سيتم إدراج تحليل أكثر إسهابا للتطوّر المحتمل للظروف الاقتصادية الكلية للبلد المعني في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الخاص به؛

(2) وسيعزّز الصندوق أيضا من تقديره للمتغيرات الأخرى الخاصة بالبلد المعني الأكثر ارتباطا بالقطاع الزراعي؛

(3) وسيتم ضمان اتساق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك من خلال إدراج رابط لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ضمن إطار نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والذي سيدرج أيضا في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية منذ عام 2018 وصاعدا.

(4) وسيتم تنظيم عملية استعراض لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وستعكس التغيرات التي تطرأ على الظروف القطرية، علاوة على التغيرات الطارئة على استراتيجية انخراط الصندوق في ذلك البلد.

24- وأما النقاط الأساسية التي جرت مناقشتها فهي التالية:

(1) عبّر بعض الأعضاء عن قلقهم من احتمال أن تزيد الإجراءات الجديدة من النفقات، وبالتالي لابد من تحديد المواءمة والاتساق مع المؤسسات الأخرى لاستخدام المعلومات المتاحة أصلا، كلما كان ذلك ممكنا؛

(2) وإضافة إلى الالتزام القائل بأن الصندوق سوف يأخذ بعين الاعتبار أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في برامجه للفرص الاستراتيجية القطرية، إلا ان الأعضاء أشاروا إلى أنه من الهام بمكان تحديد المجالات المتاحة للتعاون القطري مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، لأن الوكالات معا ستكون قادرة على التأثير على السياسة الزراعية على مستوى عالٍ؛

(3) كذلك تمّ التأكيد أيضا على أهمية التطير المحتمل لمظروف تمويلي للبلدان بما يتعدى الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛

(4) وطُلب توفير إيضاح عن التفويض بالصلاحيات وعملية المصادقة. وأوضحت إدارة الصندوق بأنه ومع خضوع السياسات لمصادقة المجلس التنفيذي عليها، إلا أن الإجراءات تخضع نمطيا لمصادقة إدارة

الصندوق فقط. إلا أنه سيتم تشاطر الإجراءات مع مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال في أكتوبر/تشرين الأول؛

(5) كذلك أشار أعضاء المجموعة أيضا إلى ضرورة عكس جميع التزامات التجديد الحادي عشر للموارد الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية بما فيها الالتزامين المذكورين في متن الوثيقة وغيرها، مثل دور برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في معايير دخول نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، في الإطار الخاص بالتوصية.

25- صادقت مجموعة العمل على الوثيقة مع الفهم السائد بأن النقاط التالية سوف تضاف إلى إطار التوصية: (1) قائمة بجميع التزامات التجديد الحادي عشر للموارد ذات الصلة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، كما هي واردة في متن الوثيقة؛ (2) تضمين برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إشارة إلى التطور المحتمل لسيناريوهات التمويل ضمن فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المعني.

البند 5 من جدول الأعمال: محاضر الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

26- صادقت مجموعة العمل على التعديلات المدخلة على مسودة محاضر اجتماعها الأول، كما هي واردة في الوثيقة TFWG 2018/2/W.P.7. وسوف تنشر المحاضر النهائية التي تتضمن التعديلات المصادق عليها على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.

البند 6 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

27- لم ترد أي بنود أخرى للنظر فيها أثناء الاجتماع.